تقرير سنوي

إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م

العدد رقم 3

فبراير 2019م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
www.gccstat.org

© جمادى الآخرة 1440هـ ، فبراير 2019م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018م. التقرير السنوي عن إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016م. العدد رقم 3.
مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تنويه للمستخدمين

1 - البيانات الواردة في هذه النشـــرة تغطي الفترة 2010–2016م كما وردت للمركز الإحصـــائي الخليجي من المراكز الإحصـــائية الوطنية في الدول الأعضـــاء والبيانات التي تم الحصـــول عليها من المواقع الإلكترونية للمراكز الإحصـــائية في دول مجلس التعاون.

2 - حالات الزواج وإشهادات الطلاق هي الواقعات التي تم تسجيلها في الدولة في نفس سنة التسجيل.

3 - جنسـية الزوج تعود للدولة التي وقع فيها الزواج أو الطلاق. حيث أنه إذا تزوج شـخص من إحدى دول مجلس التعاون في دولة خليجية أخرى، يحسب على أنه غير مواطن وذلك لأسباب إحصائية.

4- التوزيع النسبي في الأشكال لا يشمل فئة غير مبين.

5- مجموع النسب في بعض الأشكال قد لا يساوي 100% وذلك بسبب تقريب الأرقام.

6- يجدر التنويه أن البيانات الإجمالية لمجلس التعاون متوفرة حتى سـنة 2016م مما سـمح بالمقارنة مع السـنوات السـابقة، في حين أن البيانات التفصـيلية التي تتناول المواطنين وغير المواطنين تقتصـر على سـنة 2014م وذلك لعدم توفر البيانات من مصادرها لبعض الدول لسنة 2016م.

المحتويات	رقم الصفحة
تنويه للمستخدمين	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الجداول	
المقدمة	
تعاريف ومعادلات	
المنهجية المستخدمة	
القسم الأول: إحصاءات الزواج والطلاق لإجمالي مجلس التعاون	
القسم الثاني: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة	
القسم الثالث: إحصاءات الزواج والطلاق في مملكة البحرين	
القسم الرابع: إحصاءات الزواج والطلاق في المملكة العربية السعودية	
القسم الخامس: إحصاءات الزواج والطلاق في سلطنة عمان	
القسم السادس: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة قطر	
القسم السابع: إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الكويت	

قائمة الأشكال البيانية	الصفحة
شكل 1: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م	
شكل 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2014م	
شكل 3: إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2016م	
شكل 4: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2014م	
شكل 5: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون، 2010-2016م	
شكل 6: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون، 2010-2016م	
شكل 7: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م	
شكل 8: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م	
شكل 9: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م	
شكل 10: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م	
شكل 11: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م	
شكل 12: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م	
شكل 13: عدد عقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م	
شكل 14: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مملكة البحرين، 2016م	
شكل 15: عدد إشهادات طلاق المواطنين حسب عمر المطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م	
شكل 16: عدد إشهادات طلاق المواطنين حسب الحالة التعليمية للمطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م	
شكل 17: نسبة إشهادات الطلاق للمواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في مملكة البحرين، 2010 و2016م	
شكل 18: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في مملكة البحرين، 2010-2016م	
شكل 19: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مملكة البحرين، 2010-2016م	
شكل 20: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م	
شكل 21: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م	
شكل 22: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م	
شكل 23: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م	
شكل 24: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في المملكة العربية السعودية، 2010-2015م	
شكل 25: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في سلطنة عمان، 2010-2016م	
شكل 26: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في سلطنة عمان، 2010-2016م	
شكل 27: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في سلطنة عمان، 2010-2015م	
شكل 28: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في سلطنة عمان، 2010-2016م	
شكل 29: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م	
شكل 30: معدل التغير في عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م	
شكل 31: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م	
شكل 32: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م	
شكل 33: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة قطر، 2010-2016م	
شكل 34: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في دولة قطر، 2016م	
شكل 35: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دولة قطر، 2010 و 2016م	

شكل 36: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2016م	
شكل37: التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2010-2016م	
شكل 38: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م	
شكل 39: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م	
شكل 40: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2016م	
شكل 41: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2010-2016م	
شكل 42: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دولة الكويت، 2010 و 2016م	

قائمة الجداول	الصفحة
جدول 1: بيانات ومؤشرات الزواج والطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م	
جدول 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج وإشهادات الطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م	

المقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم الإصدار الثاني من التقرير السنوي حول إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يغطي البيانات المتوفرة عن السنوات 2010-2016م.

ويوفر هذا الإصدار صورة إحصائية عن موضوع الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون، من خلال توفير بيانات تفصيلية عن أهم البيانات والمؤشرات التي تعنى بعقود الزواج وإشهادات الطلاق وفق ما يتوفر من المصادر الرسمية لهذه المؤشرات.

تعتبر الإحصاءات الحيوية من البيانات الأساسية اللازمة لتحليل وفهم الواقع والعوامل المؤثرة على حركة نمو السكان ورسم السياسات السكانية وتحديد الأهداف التنموية وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية. ولهذه الغاية يولي المركز اهتماماً متواصلاً بتوفير بيانات إحصائية عن هذه المجالات وفق برامجه الإحصائية.

يشمل التقرير سبعة أقسام، حيث يستعرض القسم الأول أهم الإحصاءات الخاصة بالزواج الطلاق لإجمالي مجلس التعاون.

أما الأقسام الأخرى فهي تستعرض أهم إحصاءات الزواج الطلاق لكل دولة من الدول الأعضاء حسب ما هو متوفر من بيانات.

يتقدم المركز الإحصائي الخليجي بجزيل الشكر لمراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذا التقرير، متمنيا أن يكون هذا الإصدار بمثابة مصدر شامل لمستخدمي البيانات، سواء المخططين أو أصحاب القرار أو الباحثين والدارسين في هذا المجال، مؤكدًا ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

تعاريف ومعادلات

معدل (الزواج / الطلاق) الخام = عدد حالات (الزواج / الطلاق) التي تمت خلال العام / عدد السكان في منتصف نفس العام 1,000
معدل (الزواج / الطلاق) العام = عدد حالات (الزواج / الطلاق) التي تمت خلال العام / عدد السكان (15 سنة فأكثر) في منتصف نفس العام * 1,000
معدل التغير في عقود (الزواج / الطلاق) = {عدد حالات (الزواج / الطلاق) في سنة معينة - عدد حالات (الزواج / الطلاق) في السنة التي سبقتها } / عدد حالات (الزواج /الطلاق) في السنة التي سبقتها * 100

المنهجية المستخدمة

- الإحصاءات الواردة في هذا الإصدار مستمدة من المصادر الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر الأجهزة الإحصائية بدول المجلس المصدر الرسمي لبيانات المركز الإحصائي الخليجي، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز الإحصائي الخليجي ومنتجي البيانات من مختلف الجهات.

- يتم تجميع بيانات الزواج والطلاق من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء من خلال النشرات الإحصائية السنوية التي تنشر في المواقع الإلكترونية للدول الأعضاء، وما قامت به المراكز الإحصائية الوطنية بتزويد المركز الإحصائي الخليجي بالبيانات ذات العلاقة من خلال جداول نقل البيانات.

- تمثل البيانات المنشورة في هذا الإصدار سلسلة زمنية من عام 2010-2016م.

- وتستند المجاميع على مستوى مجلس التعاون إلى تجميع البيانات من الدول الأعضاء، حيث أن بعض البيانات والمؤشرات غير متوفرة دائما لجميع السنوات أو لجميع الدول. كما أنه في حالات أخرى لا تتوفر التصنيفات التفصيلية لبعض المؤشرات ومنها على مستوى فئة مواطن وغير مواطن.

القسم الأول:

إحصاءات الزواج والطلاق لإجمالي مجلس التعاون

1.1 عقود الزواج:

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في مجلس التعاون 223.7 ألف حالة زواج في عام 2016م بنسبة ارتفاع بلغت 11.6% مقارنة بعام 2010م والتي بلغ فيها إجمالي عقود الزواج نحو 200.5 ألف حالة.

وعلى مستوى توزيع عقود الزواج حسب جنسية الزوج، يتضح من البيانات المتوفرة لدول المجلس، بأن النسبة الأكبر من حالات الزواج هي للمواطنين بواقع 85.7% من إجمالي عقود الزواج في عام 2014م، مقابل 14.3% لفئة غير المواطنين لنفس العام على مستوى مجلس التعاون. في حين كانت النسبة لفئة المواطنين نحو 87.6% في عام 2010م مقابل 12.4% لفئة غير المواطنين.
شكل 1 يستعرض أعداد عقود الزواج للفترة 2010–2016م وفق البيانات المتوفرة من الدول.

شكل 1: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م

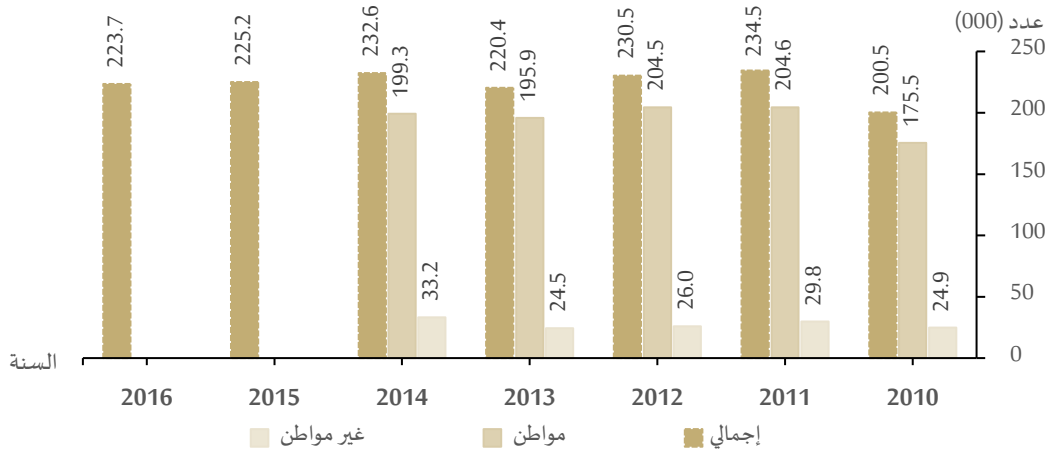

*عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج للأعوام 2015م و2016م
**بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م تمثل بيانات عام 2015م

أظهرت البيانات المتوفرة أن عدد عقود الزواج لفئة المواطنين وصلت إلى نحو 199.3 في عام 2014م مقارنة ب 175.5 عقد زواج عام 2010م، بنسبة نمو بلغت 13.6%، في حين بلغت نسبة النمو لعدد عقود الزواج لفئة غير المواطنين 33.4% خلال نفس الفترة.
وشكل 2 يستعرض التوزيع النسبي لإجمالي عقود الزواج حسب جنسية الزوج للفترة 2010–2014م.

شكل 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2014م

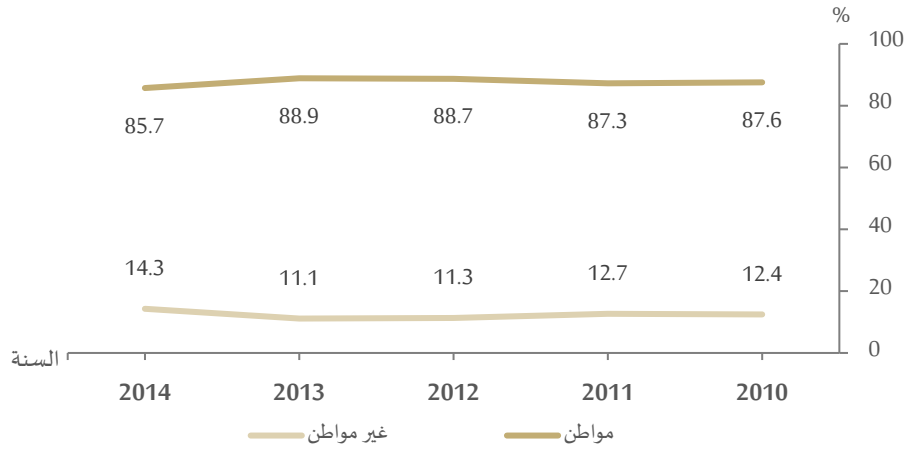

1.2 إشهادات الطلاق

تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع إجمالي عدد إشهادات الطلاق المسجلة في مجلس التعاون ضمن الفترة التي يرصدها التقرير 2010–2016م، حيث وصل عدد إشهادات الطلاق إلى 72.4 ألف حالة طلاق في عام 2016م بنسبة زيادة 55.0% عن عام 2010م والتي بلغت فيها عدد إشهادات الطلاق حوالي 46.7 ألف حالة.

بنظرة تحليلية مقارنة لهذه البيانات فإننا نستنتج أن متوسط عدد إشهادات الطلاق لكل يوم وصلت إلى ما يقارب 198 حالة طلاق في عام 2016م على مستوى مجلس التعاون، مقارنة بـ 128 حالة طلاق لكل يوم في عام 2010م. **شكل 3** يوضح ذلك.

شكل 3: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2016م

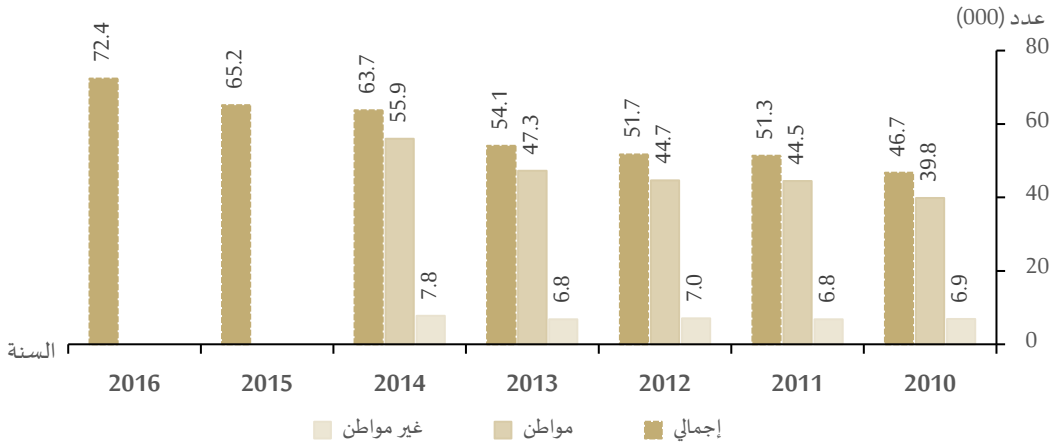

*عدم توفر البيانات حسب جنسية المطلق للأعوام 2015م و2016م

*بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م تمثل بيانات عام 2015م

تركزت معظم إشهادات الطلاق ضمن فئة المواطنين خلال عام 2014م، حيث بلغت نسبتها 87.8% مقابل 12.2% لفئة غير المواطنين من إجمالي إشهادات الطلاق في عام 2014م، وترتفع هذه النسبة لفئة المواطنين عن النسبة التي سجلتها في عام 2010م والبالغة 85.3% كما يتضح من **شكل 4.**

شكل 4: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مجلس التعاون، 2010-2014م

أما فيما يتعلق بمعدل التغير في حالات الطلاق خلال الفترة 2010-2014م، فتشير البيانات إلى أن معدل التغير في عدد إشهادات الطلاق للمواطنين سجل ارتفاعاً بلغ 40.5%، وكذلك سجل المعدل لدى غير المواطنين ارتفاعاً أيضا وصل إلى حوالي 12.8% خلال نفس الفترة.

1.3 المقارنات

لدى مقارنة مؤشـــرات الزواج والطلاق، يتضـح بأن هناك 3.1 حالة زواج لكل حالة طلاق لعام 2016م على مســـتوى مجلس التعاون، مقارنة بعدد 4.3 حالة زواج لكل حالة طلاق لإجمالي الحالات في مجلس التعاون لعام 2010م، والبيانات المتوفرة تشـــير إلى استمرار تراجع هذا المؤشر للسنوات 2010–2016م كما يتضح من الاتجاه العام في **شكل 5**.

كما يظهر من نفس الشـكل، أن هناك انخفاضـا ملحوظاً في معدل عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون بالنسـبة للأزواج المواطنين، حيث وصل المعدل إلى 3.6 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2014م مقارنة بعدد 4.4 حالة في عام 2010م.

وبالمقابل تظهر البيانات المتوفرة بأن قيم المعدل لفئة غير المواطنين قد سـجلت ارتفاعاً في عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق، حيث وصل المعدل إلى 4.3 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2014م مقارنة ب 3.6 عام 2010م.

وكما تظهر البيانات إلى أن هناك شـــبه توافق بين معدل عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق على مســـتوى إجمالي الســـكان وعلى مسـتوى فئة المواطنين خلال الفترة 2010-2014م، ويمكن تفسـير ذلك لكون النسـبة العالية لحالات الزواج والطلاق هي ضـمن فئة المواطنين والتي تصل لنحو 88.0% من إجمالي الحالات في بعض السنوات.

شكل 5: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010-2016م

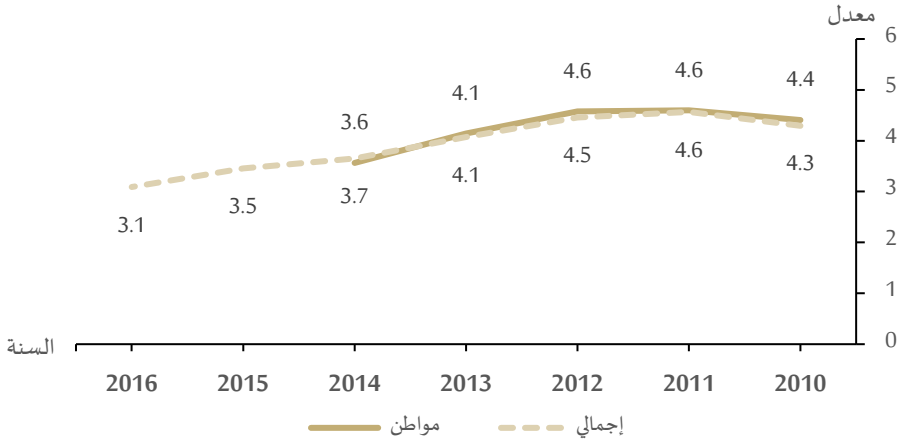

بلغ معدل الزواج الخام 4.2 حالة زواج لكل ألف من السكان في عام 2016م مقارنة ب 4.5 حالة في عام 2010م. ينبغي الإشارة إلى أن معدل الزواج الخام يأخذ في الاعتبار كل الفئات العمرية للمجتمع من صغار وكبار السن وفق آلية الاحتساب، ولذلك فإن هذا المعدل يتأثر بوجود أعداد كبيرة من الذكور المتواجدين ضمن فئات عمرية لأغراض العمل ضمن مجلس التعاون.

ونظراً لعدم توفر البيانات إجمالي للفئات العمرية (15 سنة فأكثر) لإجمالي مجلس التعاون، فإنه يتعذر احتساب معدل الزواج العام أو معدل الطلاق العام لإجمالي مجلس التعاون، والذي يعتبر أكثر دقة لاعتماده على عدد السكان ضمن الفئات العمرية في سن الزواج.

من جانب آخر فقد بلغ معدل الطلاق الخام 1.3 حالة طلاق لكل ألف من السكان لعام 2016م. مقارنة بـ 1.1% لعام 2010م كما يتضح من **شكل 6**.

شكل 6: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون، 2010-2016م

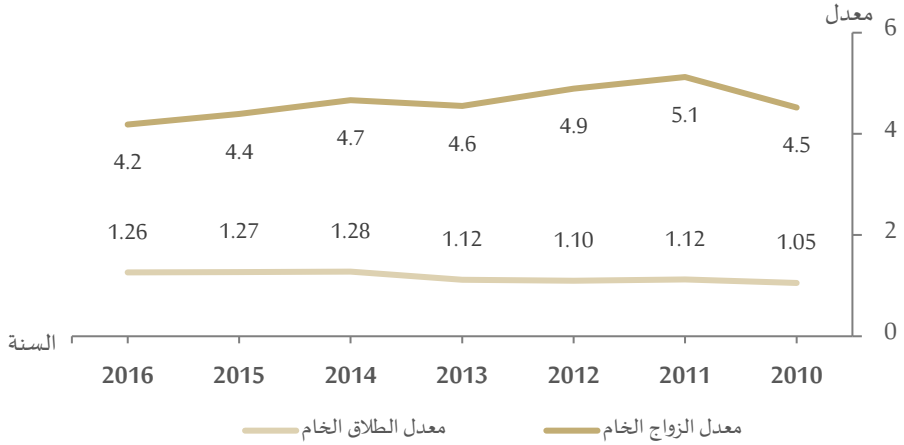

1.4 المؤشرات العامة

سجلت سلطنة عمان أعلى معدل للزواج الخام لعام 2016م مقارنة بباقي دول مجلس التعاون بواقع 5.4 حالة لكل ألف من السكان، في حين أن دولة الكويت قد سجلت أعلى معدل للطلاق الخام بين دول المجلس بواقع 1.8 حالة طلاق لكل ألف من السكان لنفس العام.

ومن جانب آخر فقد سجلت سلطنة عمان أعلى معدل لحالات الزواج لكل حالة طلاق بواقع 6.4 حالة لعام 2016م، **وجدول 1** يوضح أهم المعدلات لأغراض المقارنة.

جدول 1: بيانات ومؤشرات الزواج والطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م

الدولة	معدل الزواج الخام	معدل الطلاق الخام	معدل الزواج العام	معدل الطلاق العام	عدد حالات الزواج لكل حالة طلاق
الإمارات	1.8	0.5	...	...	3.3
البحرين	4.93	1.2	6.2	1.5	4.0
السعودية	4.96	1.68	6.6	2.2	2.9
عمان	5.4	0.8	7.0	1.1	6.4
قطر	1.5	0.4	1.7	0.5	3.3
الكويت	3.6	1.8	2.3	2.0	2.0
مجلس التعاون	**4.18**	**1.35**	**6.6***	**2.1***	**3.1**

*لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

توزعت عقود الزواج على مستوى دول المجلس بواقع: 70.6% في المملكة العربية السعودية، تلتها سلطنة عمان بواقع 10.7%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 7.3% ودولة الكويت بنسبة 6.6%، ومملكة البحرين بنسبة 3.1% وأخيراً دولة قطر بواقع 1.7%.

جدول 2: التوزيع النسبي لعقود الزواج وإشهادات الطلاق لدول مجلس التعاون، 2016م

الدولة	الزواج %	الطلاق%
الإمارات	7.3	6.8
البحرين	3.1	2.4
السعودية	70.6	74.1
عمان	10.7	5.2
قطر	1.7	1.6
الكويت	6.6	10.0
مجلس التعاون	**223,674**	**72,376**

القسم الثاني:

إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1 عقود الزواج

سـجلت عدد عقود الزواج لإجمالي السـكان في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً خلال الفترة 2010-2015م، حيث وصـل العدد إلى ما يقارب 16.2 ألف حالة زواج في عام 2015م بنسبة ارتفاع وصلت إلى 7.5% مقارنة بعام 2010م كما يظهر في **شكل 7.**

شـهدت عقود الزواج عند المواطنين انخفاضاً بنسـبة بلغت 1.5% نهاية 2015م مقارنة بعام 2010م، وقد انخفضـت نسـبة زواج المواطنين من إجمالي عقود الزواج المسـجلة إلى 56.7% في عام 2015م مقارنة بـــ 61.9% في عام 2010م. مقابل ارتفاع في عدد الحالات المسجلة بالنسبة لغير المواطنين بتغير نسبي بلغ 22.2%.

شكل 7: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م

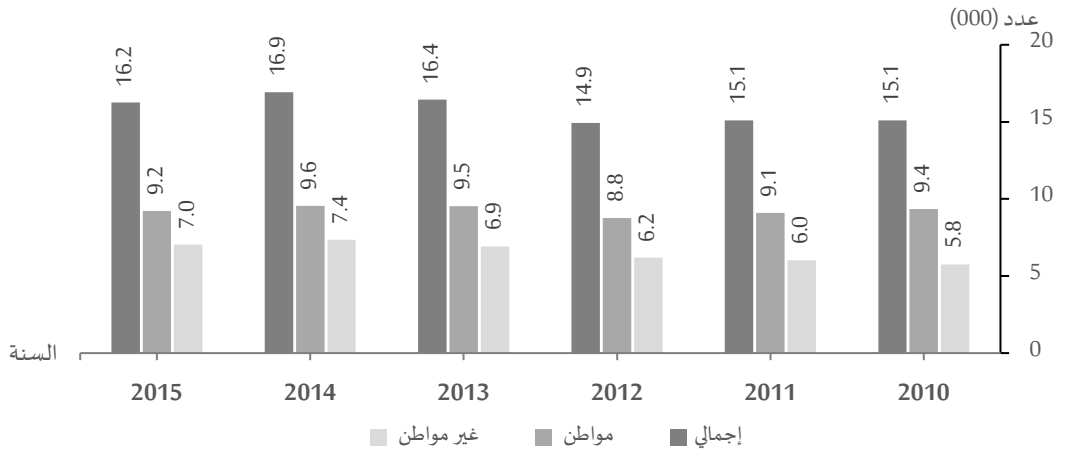

2.2 إشهادات الطلاق

بلغ إجمالي عدد إشـهادات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة 4,913 حالة في عام 2015م مرتفعاً بحوالي 719 حالة عن إجمالي الإشهادات المسجلة في عام 2010م بنسبة ارتفاع تقدر بـ 17.1%. **(شكل 8)**

أما بالنسبة لفئة المواطنين فقد شهد عدد إشهادات الطلاق ارتفاعاً طفيفاً خلال نفس الفترة بنسبة تغير وصلت إلى 6.5% خلال نفس الفترة، مقابل 32.6% كنسبة تغير غير المواطنين خلال الفترة نفسها.

وتشير البيانات أيضا إلى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة إشهادات الطلاق بالنسبة لغير المواطنين من إجمالي إشهادات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2015م، حيث بلغت النسـبة حوالي 46.1% في عام 2015م مقارنة بـــ 40.7% في عام 2010م.

شكل 8: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م

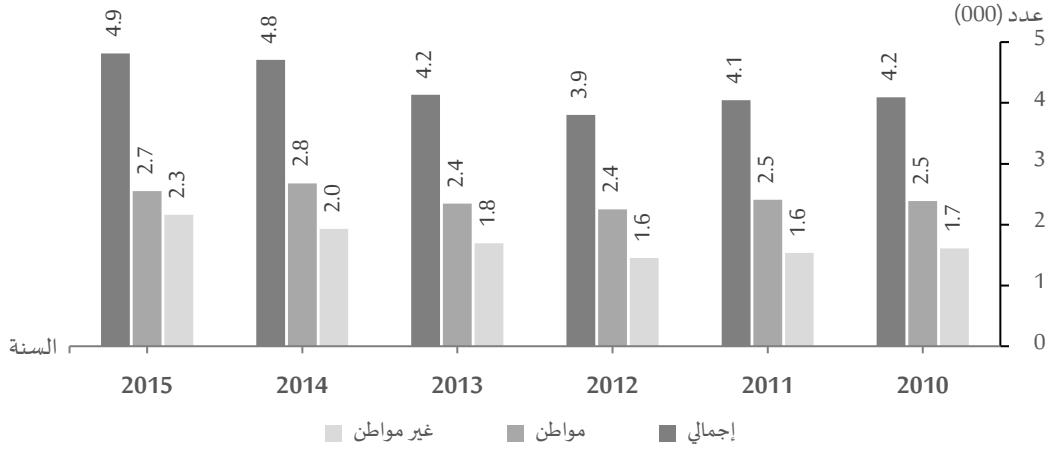

2.3 المقارنات

تظهر نتائج حساب حالات الزواج لكل حالة طلاق والموضحة في **شكل 9**، أن هناك انخفاضا طفيفا في عدد إجمالي حالات الزواج لكل حالة طلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث وصل المعدل عام 2015م إلى 3.3 حالة زواج لكل حالة طلاق لإجمالي السكان مقارنة بـ 3.6 في عام 2010م.

كما شهد المعدل انخفاضاً على المستوى التفصيلي لكل من المواطنين وغير المواطنين خلال نفس الفترة، ليبلغ 3.5 للمواطنين و3.1 لغير المواطنين في عام 2015م. **(شكل 9)**

شكل 9: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق حسب جنسية الزوج في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2015م

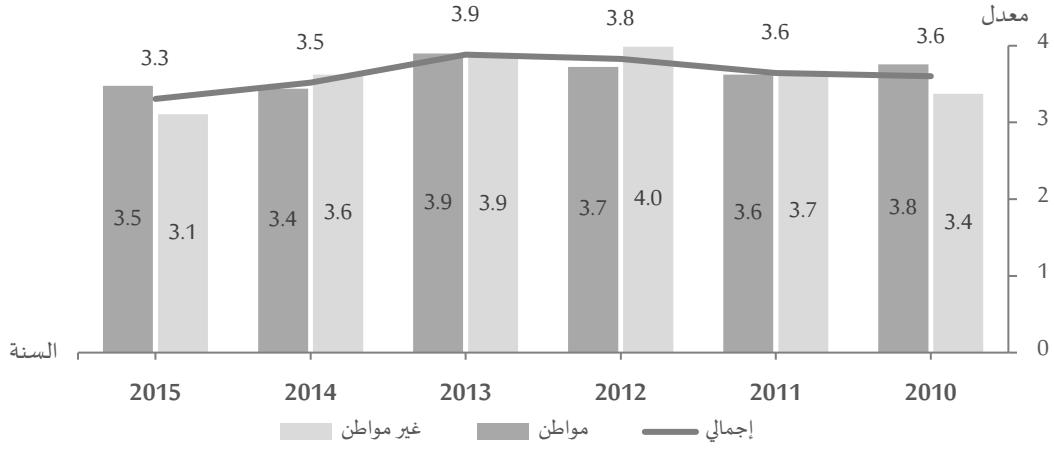

القسم الثالث:

إحصاءات الزواج والطلاق في مملكة البحرين

3.1 عقود الزواج

سـجل إجمالي عدد عقود الزواج في مملكة البحرين ارتفاعاً في نهاية العام 2016م بنسـبة وصـلت إلى 40% مقارنة بعام 2010م، حيث ارتفع عدد عقود الزواج إلى نحو 7,019 عقد، مع الإشـارة إلى أن أعلى مسـتوى وصـله هذا العدد كان عام 2014م بواقع 7,673 حالة زواج كما يتضح من **شكل 10**.

وتشـير البيانات إلى وجود فوارق بين عدد عقود الزواج المسـجلة للمواطنين ومثيلاتها لغير المواطنين، حيث بلغ عدد عقود الزواج للبحرينيين في عام 2016م حوالي 5,467 حالة بما نسـبته 77.9% من إجمالي عقود الزواج المسـجلة مقابل نحو 1,552 لفئة غير المواطنين بنسبة 22.1% من إجمالي العقود لنفس العام.

شكل 10: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م

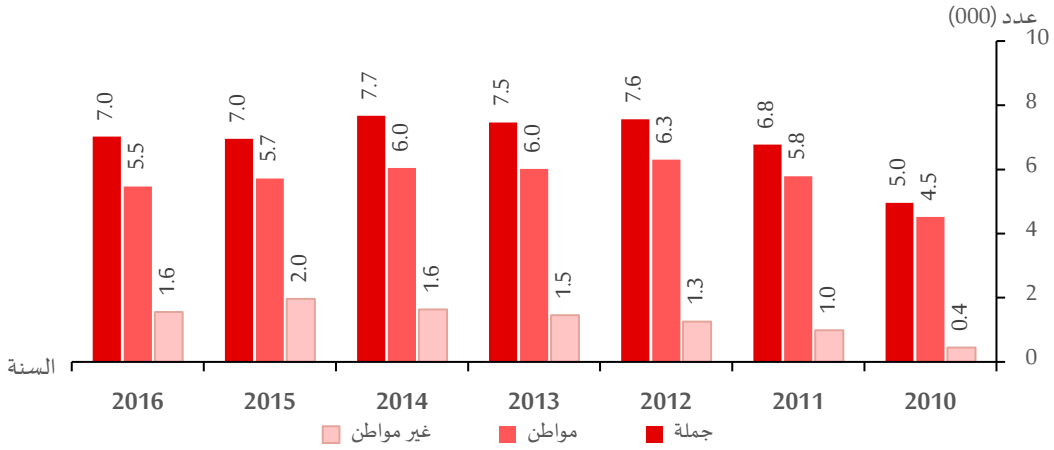

وقد أظهرت البيانات كذلك وجود انخفاض في نسـب عقود زواج المواطنين من إجمالي عقود الزواج خلال الفترة الزمنية 2010-2016م، مقابل ارتفاع في نسـب عقود الزواج بالنسـبة لغير المواطنين، حيث ارتفعت نسـبة عقود زواج غير المواطنين إلى 22.1% من إجمالي عقود الزواج المسجلة في عام 2016م مقارنة بما نسبته 9.0% عام 2010م.

شكل 11: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مملكة البحرين، 2010-2016م

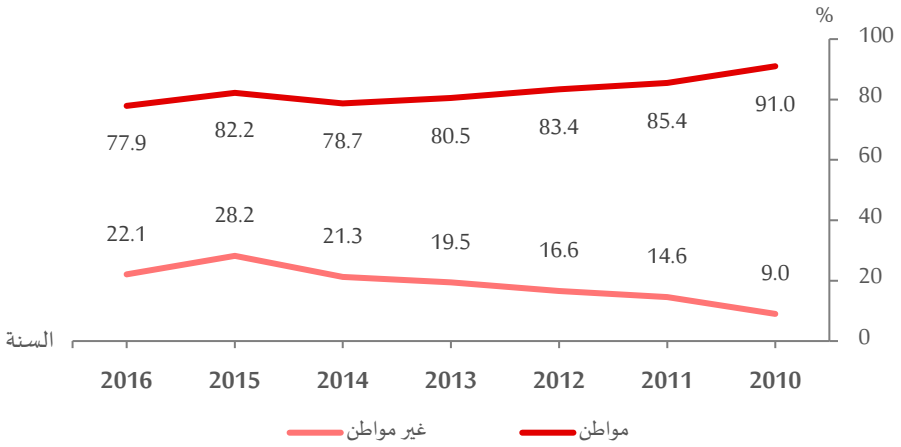

أشارت البيانات المتوفرة حول توزيع عقود الزواج حسب الفئات العمرية والذي يوضحه **شكل 12**، إلى أن معظم حالات عقود الزواج التي تم تسجيلها في عام 2016م، كان فيها عمر الزوج والزوجة ضمن الفئتين العمريتين (20-24 سنة) و (25-29 سنة)، حيث أن الغالبية العظمى من حالات الزواج حدثت ضمن الفئات العمرية الأولى من مراحل الشباب. وتشير البيانات كذلك إلى أن متوسط العمر عند الزواج الأول في مملكة البحرين هو 27 سنة و23 سنة لكل من الذكور والإناث على التوالي. كما أنه من الملاحظ ان هناك تفاوتاً في نسب عقود الزواج حسب الفئات العمرية بالنسبة للزوج والزوجة. حيث بلغت نسبة عقود الزواج للأزواج المواطنين الأعلى في الفئة العمرية (25-29 سنة) بواقع 34.8% تلتها الفئة العمرية (20-24 سنة) بحوالي 31.6% وفق بيانات عام 2016م.

أما بالنسبة للزوجات البحرينيات فإن أعلى نسبة عقود زواج لهن كانت ضمن الفئة العمرية (20-24 سنة) بنسبة 40.8%، تلتها الفئات العمرية (25-29 سنة) و (15-19 سنة) بواقع 20.8% و18.5% على التوالي.

شكل 12: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م

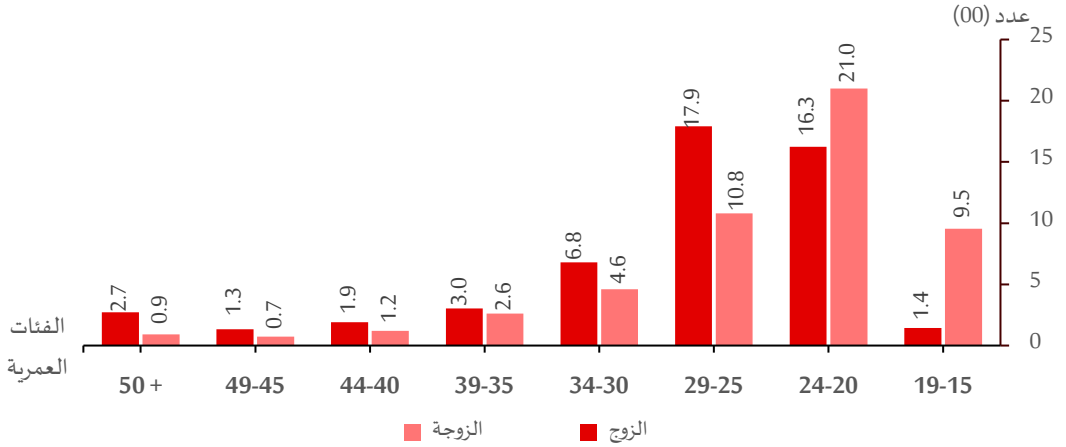

كما أظهرت البيانات بأن توزيع عقود الزواج لفئة المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة لعام 2016م، أن معظم الأزواج هم من حملة شهادات مرحلة ما فوق الثانوية بنسبة 44.4% وكذلك شهادات الثانوية والتي بلغت حوالي 36.6%. أما بالنسبة للزوجات البحرينيات، فإن أكثر من نصفهن كن في المستوى التعليمي فوق الثانوي كما يظهر **شكل 13**.

شكل 13: عدد عقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في مملكة البحرين، 2016م

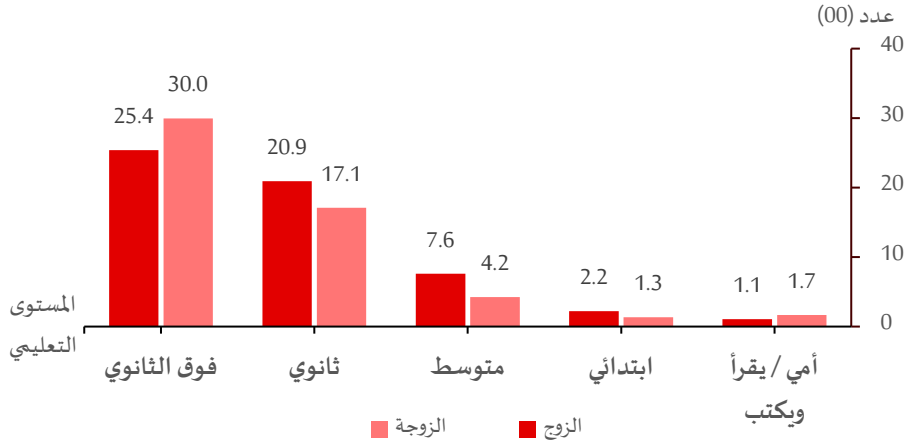

3.2 إشهادات الطلاق

وصل إجمالي عدد إشهادات الطلاق المسجلة في مملكة البحرين إلى 1,749 حالة في عام 2016م مرتفعاً بنسبه مقدارها 11.4% عن الإشهادات المسجلة في عام 2010م. أي أن هناك ما يقارب خمس حالات طلاق في كل يوم لإجمالي السكان على مستوى مملكة البحرين وإن أربع حالات منها تحدث عند المواطنين، **شكل 14** يوضح الاتجاه العام لتلك المؤشرات.

شكل 14: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في مملكة البحرين، 2010-2016م

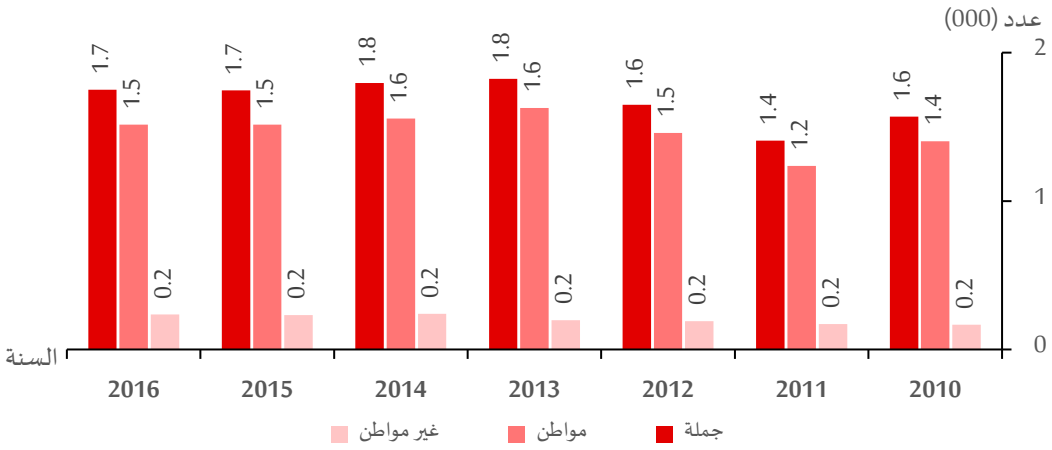

تجدر الإشارة إلى أن توزيع عدد حالات الطلاق حسب الفئات العمرية للمطلق والمطلقة، يوضح بأن عدد حالات الطلاق كانت الأعلى عند فئة المواطنين البحرينيين ضمن الفئة العمرية (25-29 سنة) في عام 2016م. حيث بلغت النسبة حوالي 25.4% للمطلقين و23.8% للمطلقات. كما أنه يمكن ملاحظة أن نسبة الطلاق تنخفض كلما تقدم العمر عند الزوجين أكثر. لتعود وترتفع في الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) لكل من الأزواج والزوجات. أما أقل نسبة طلاق فكانت في الفئة العمرية (15-19 سنة) وذلك يعود إلى قلة أعداد المتزوجين في هذه الفئة العمرية وفق ما يظهر ضمن **شكل 15**.

وكما يشير نفس الشكل أيضا، إلى أن ما نسبته 61.9% من حالات الطلاق لدى البحرينيات كانت في الفئة العمرية (20-29 سنة).

شكل 15: عدد إشهادات طلاق المواطنين حسب عمر المطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م

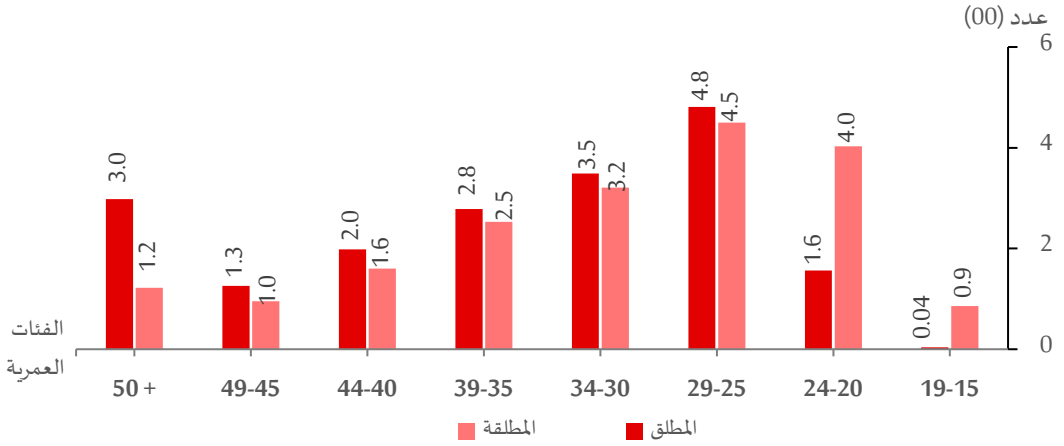

وبالنظر إلى توزيع حالات الطلاق حسب الحالة التعليمية، يتضح أن معظم حالات الطلاق لعام 2016م للبحرينيين حسب المستوى التعليمي كانت لحاملي التعليم الثانوي وما فوق حيث شكلت هاتين المرحلتين ما نسبته 77.9% من إجمالي المطلقين البحرينيين.

وبلغت النسبة الأعلى لإشهادات الطلاق لمن هم في المستوى التعليمي ثانوي بما نسبته 45.4% للزوج و42.3% للزوجة بالمقابل كانت النسبة الأقل لمن هم في المستوى التعليمي أمي ويقرأ ويكتب. **(شكل 16)**

شكل 16: عدد إشهادات طلاق المواطنين حسب الحالة التعليمية للمطلق والمطلقة في مملكة البحرين، 2016م

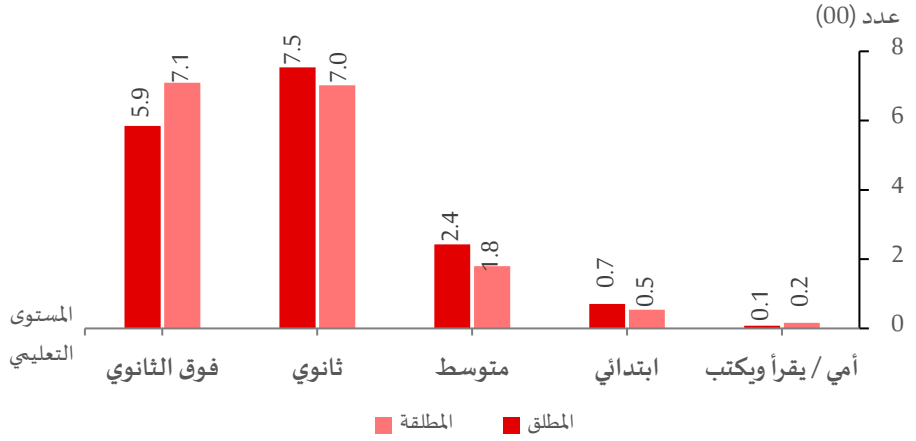

وعند دراسة حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزواجية لعامي 2010م و2016م فقد أظهرت النتائج أنّ أكثر من نصف حالات الطلاق للبحرينيين كانت للذين لم يمض على عقد قرانهم خمس سنوات، إذ بلغت نسبة المطلقين الذين تتراوح الفترة الزمنية لعقد قرانهم ما بين أقل من السنة الواحدة إلى أربع سنوات لعام 2010م حوالي 59.6% من إجمالي حالات الطلاق للبحرينيين لتبقى النسبة على ما هي عليه في عام 2016م. **(شكل 17)**

ويلاحظ ارتفاع نسبة حالات الطلاق للذين لم يمض على عقد قرانهم تسع سنوات من 77.5% من إجمالي حالات الطلاق في عام 2010م إلى ما يقارب 85.0% في عام 2016م.

شكل 17: نسبة إشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في مملكة البحرين، 2010 و2016م

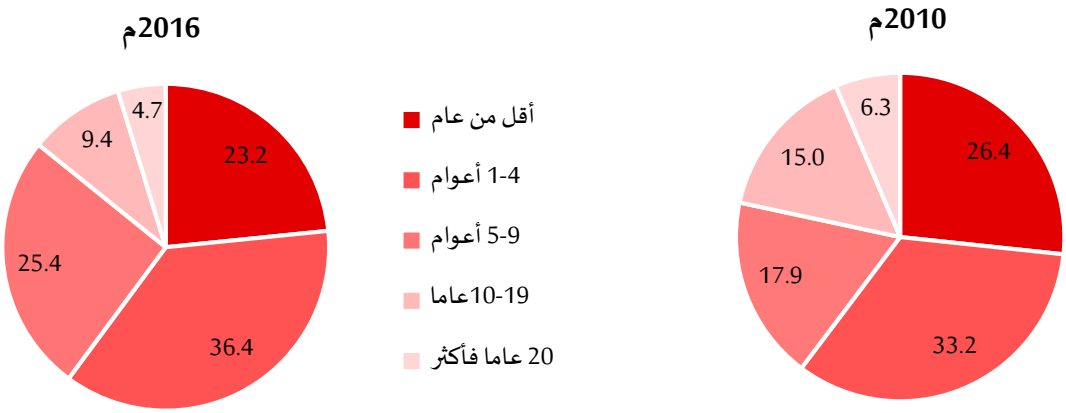

3.3 المقارنات

وتشير بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة بأن معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق قد بلغ 7.0 حالة في عام 2016م مقارنة بعدد 5.1 حالة في عام 2010م، وكان أعلى نقطة وصلها المعدل هي 7.7 حالة في عام 2012م.

شكل 18: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في مملكة البحرين، 2010-2016م

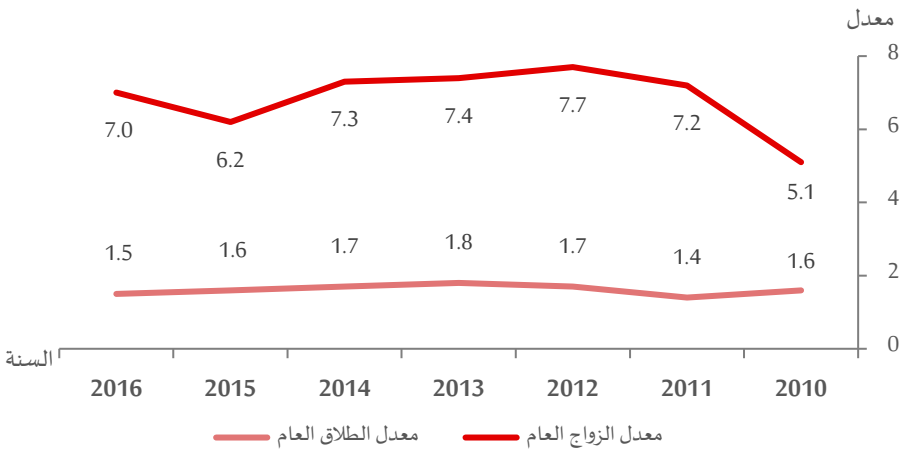

ومن جانب آخر فقد أظهرت البيانات أن معدل الزواج العام للبحرينيين خلال عام 2016م بلغ 4.0 حالة زواج لكل ألف من السكان البحرينيين في سن (15 سنة فأكثر)، مرتفعا عن الرقم المسجل في عام 2010م ولذي وصل 3.2 حالة زواج كما يتضح من **شكل 19**.

شكل 19: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مملكة البحرين، 2010-2016م

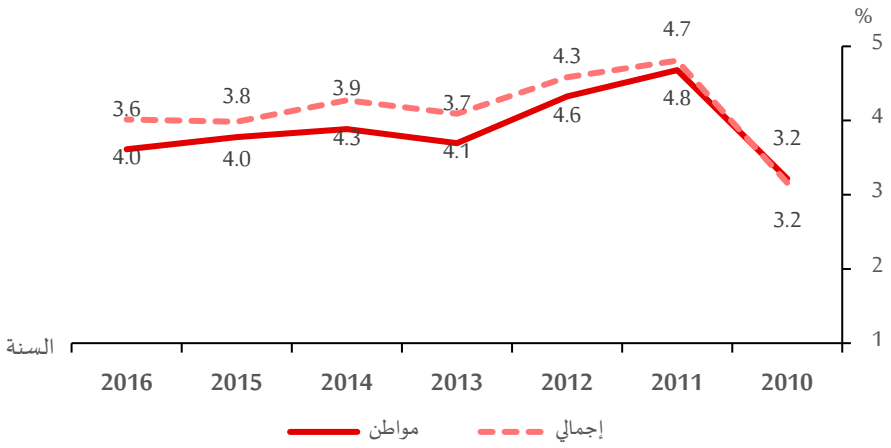

القسم الرابع:

إحصاءات الزواج والطلاق في المملكة العربية السعودية

4.1 عقود الزواج

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج المسجلة في المملكة العربية السعودية لعام 2016م ما مقداره 157,870 حالة زواج بزيادة مقدارها 10.7% عن إجمالي عدد العقود المسجلة في عام 2010م، **وشكل 20** يوضح الاتجاه العام لهذا المؤشر.

شكل 20: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م

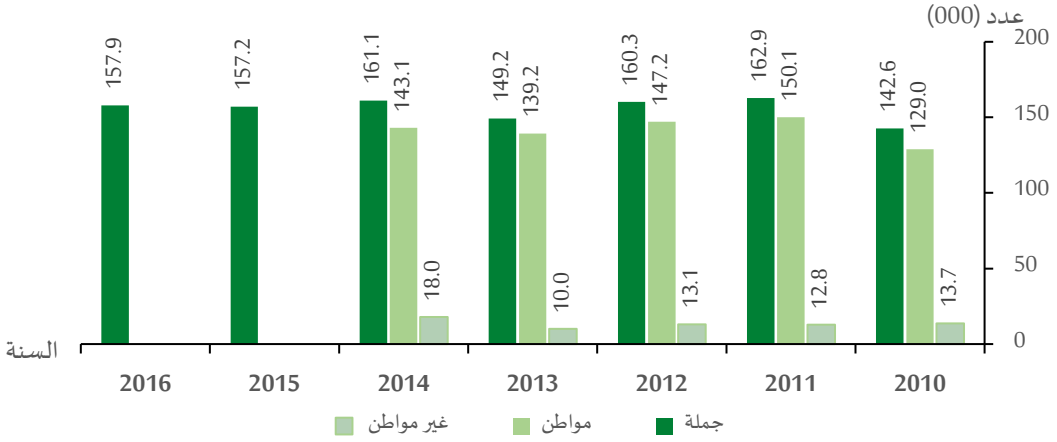

*عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج لعامي 2015م و2016م

كما تشير إحصاءات عقود الزواج حسب جنسية الزوج خلال الفترة 2010-2014م إلى أن نسبة عدد عقود الزواج للسعوديين بلغت 88.8%من إجمالي عقود الزواج في عام 2014م. بنسبة زيادة بلغت 10.9% مقارنة بمستواها عام 2010م. بالمقابل كانت الزيادة النسبية في عدد عقود الزواج لغير المواطنين بواقع 31.9% خلال نفس الفترة.

من جانب آخر يتضح من البيانات المتوفرة حدوث تباين في التوزيع النسبي لعدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج، حيث انخفضت الأهمية النسبية لعدد عقود زواج المواطنين من 90.4% عام 2010م إلى نحو 88.8% عام 2014م.

شكل 21: التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في المملكة العربية السعودية، 2010-2014م

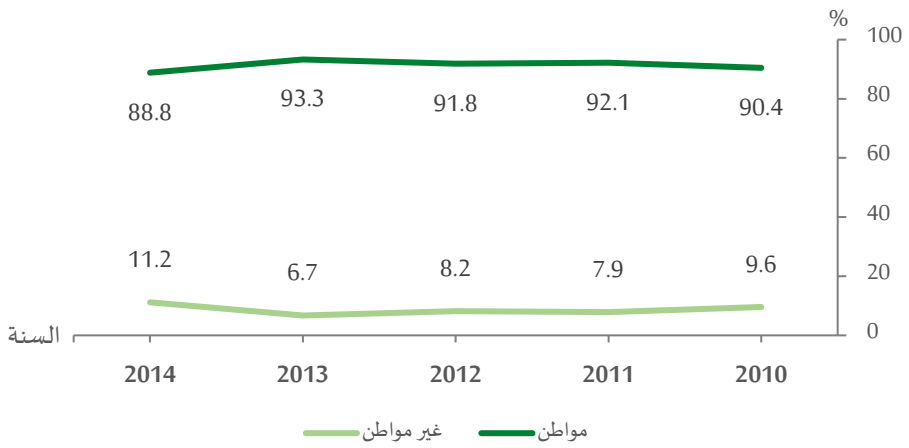

4.2 إشهادات الطلاق

يتضح من البيانات بأن إجمالي عدد إشهادات الطلاق المسجلة في المملكة العربية السعودية لعام 2016م كانت حوالي 53,604 حالة طلاق مقارنة بـ 31,072 حالة طلاق سجلت في عام 2010م بزيادة نسبية مرتفعة بلغت 72.3% خلال الفترة 2010-2016م، **شكل 22** يوضح الاتجاه العام لهذه المؤشرات.

وتشير بيانات عدد حالات الطلاق حسب جنسية المطلق في المملكة العربية السعودية بأن هناك ارتفاعاً في نسبة إشهادات الطلاق للسعوديين من إجمالي الحالات المسجلة. حيث بلغت النسبة للسعوديين في عام 2016م نحو 93.5% مقارنة بنسبة 90.1% عام 2010م.

شكل22 : عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م

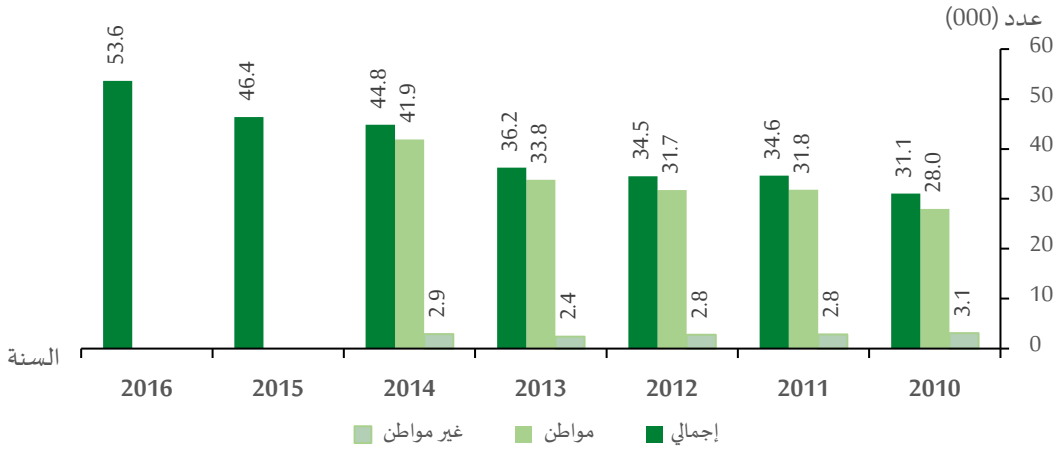

*عدم توفر البيانات حسب جنسية المطلق لعامي 2015م و2016م

4.3 المقارنات

يتضح من البيانات المتوفرة بأن معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق للسعوديين قد بلغ أعلى مستوى له في عام 2011م حيث وصل 4.7 حالة زواج لكل حالة طلاق، إلا أن المعدل شهد انخفاضًا ملحوظاً بعد ذلك حيث وصل في عام 2014م إلى 3.4 حالة زواج لكل حالة طلاق.

وعلى مستوى المعدل لإجمالي السكان، فقد تراجع المعدل خلال الفترة 2010-2016م، متأثرا بانخفاض المعدل العام للسكان السعوديين. حيث بلغ المعدل لإجمالي السكان 4.6 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2010م، ليتراجع إلى 2.9 حالة زواج في عام 2016م وفق ما يظهره الاتجاه العام الموضح في الشكل 23. ويمكن ملاحظة ان المعدل على مستوى إجمالي السكان والمواطنين متماثل إلى حد كبير ويعود ذلك إلى النسبة الأكبر لحالات الزواج والطلاق للمواطنين السعوديين بواقع 90.3%.

شكل 23: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في المملكة العربية السعودية، 2010-2016م

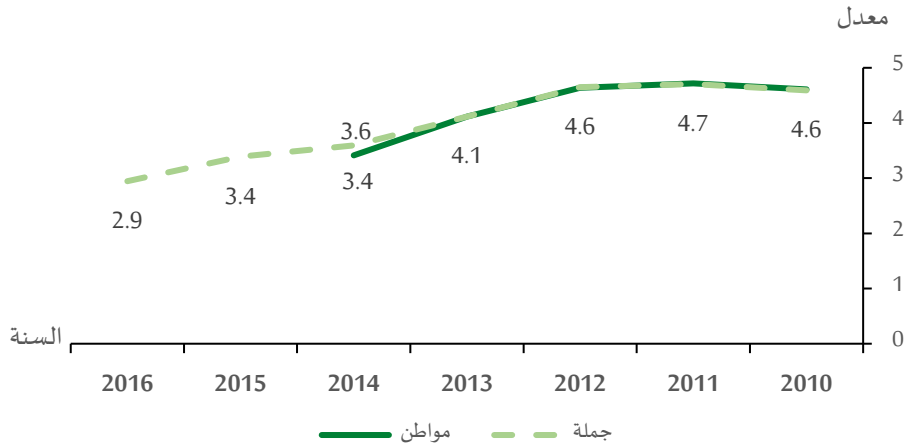

وبلغ معدل الزواج العام لإجمالي السكان في المملكة العربية السعودية ما يقارب 7.0 عقود زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) لعام 2015م. أما بالنسبة للمواطنين السعوديين فهناك حوالي 9.7 عقد زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) لعام 2014م منخفضًا عن المعدل المسجل في عام 2012م والبالغ 10.5.

وبالمقابل هناك ارتفاع في معدل الطلاق العام خلال الفترة 2010-2015م حيث بلغ المعدل في عام 2015م نحو 2.1 حالة طلاق لكل ألف من السكان بعدما كان 1.5 في عام 2010م. وارتفع معدل الطلاق العام للسعوديين ليصل إلى 2.8 لكل ألف من السعوديين في سن 15 سنة فأكثر بعد ما كان 2.1 في عام 2010م. **(شكل 24)**

شكل 24: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في المملكة العربية السعودية، 2010-2015م

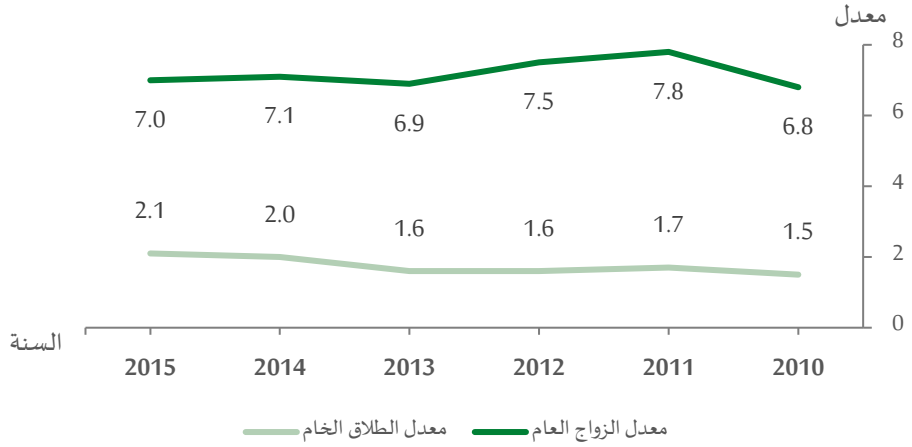

القسم الخامس:

إحصاءات الزواج والطلاق في سلطنة عمان

5.1 عقود الزواج

تشـير البيانات المتوفرة بأن عدد عقود الزواج قد سـجلت تراجعاً على مسـتوى سـلطنة عمان خلال الفترة 2011-2016م، ففي عام 2016م بلغ عدد عقود الزواج حوالي 24,014 عقد مقارنة بـــ 26,544 في عام 2011م أي بانخفاض نسـبي مقداره 9.5% كما يتضح من **شكل 25**.

كما تشـــير البيانات أيضـــا إلى أن عدد عقود الزواج للعمانيين بلغ ذروته في عام 2012م، حيث وصـــل 29,840 حالة زواج أي ما يعادل 82 حالة زواج يوميا في سلطنة عمان لعام 2012م.

من جانب آخر يتضـح من البيانات وجود تباين كبير بين عدد حالات الزواج للمواطنين العمانيين وغير العمانيين، حيث بلغت النسبة للمواطنين ما يقارب 98.3% من إجمالي حالات الزواج في سلطنة عمان نهاية عام 2015م.

شكل 25: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في سلطنة عمان، 2010-2016م

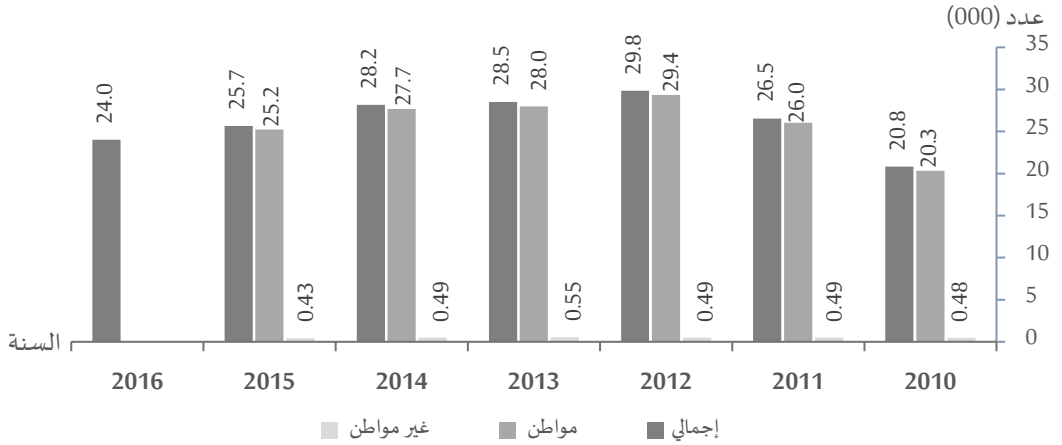

*** عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج لعام 2016م**

5.2 إشهادات الطلاق

وعلى صعيد إشـهادات الطلاق للفترة 2010-2016م، يلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد حالات الطلاق المسجلة. ففي العام 2016م بلغت حالات الطلاق 3,736 حالة بزيادة نسـبية تقدر بنحو 36.5% عن عام 2010م والتي بلغت فيها إشـهادات الطلاق 2,736 حالة أي بمتوسـط عشـر حالات طلاق تحدث في سـلطنة عمان يوميًا وفق بيانات عام 2016م مقارنة بسـبع حالات في عام 2010م كما تم استعراضه في **شكل 26**.

شكل 26: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في سلطنة عمان، 2010-2016م

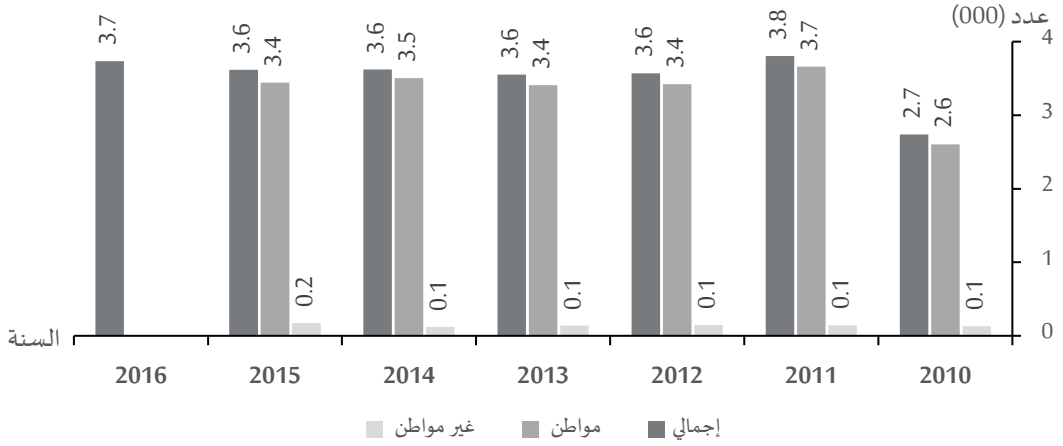

*** عدم توفر البيانات حسب جنسية الزوج لعام 2016م**

5.3 المقارنات

تشير بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة بأن معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق قد بلغ 7.1 حالة في عام 2015م مقارنة بعدد 7.6 حالة في عام 2010م، وكان أعلى نقطة وصلها المعدل هي 8.4 حالة في عام 2012م.

وسجل المعدل تراجعاً بنسبة 6.4%على مستوى فئة المواطنين في عام 2015م مقارنة بعام 2010م مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى 32.7% لفئة غير المواطنين العمانيين خلال نفس الفترة، ويلاحظ من **شكل 27** تقارب مستويات المؤشر على المستوى الإجمالي ومستوى فئة المواطنين، وهذا يعود لكون الغالبية من حالات الزواج والطلاق تقع ضمن فئة المواطنين العمانيين.

شكل 27: معدل حالات الزواج لكل حالة طلاق في سلطنة عمان، 2010-2015م

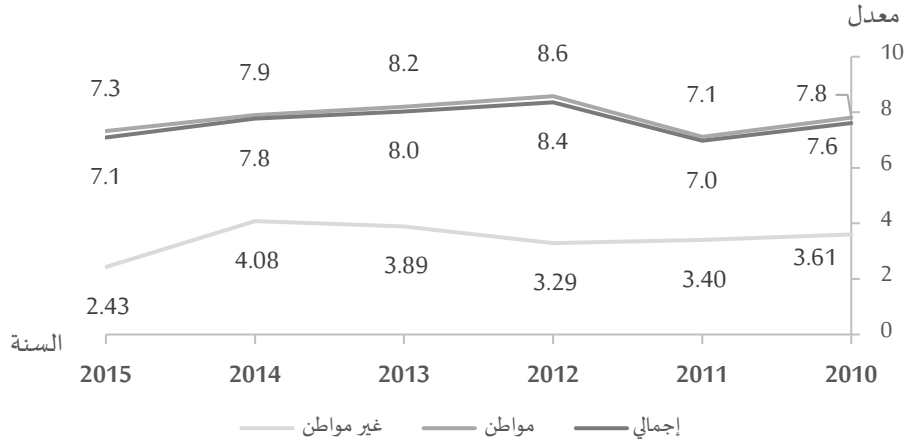

ومن جانب آخر فقد أظهرت البيانات أن معدل الزواج العام خلال عام 2016م بلغ 7.0 حالة زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) على مستوى سلطنة عمان. ويتضح كذلك من البيانات بأن المعدل كان 10.4 حالة زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) في عام 2010م، ومن ثم بدأ المعدل يسير نحو الانخفاض خلال الفترة 2012-2016م، ويمكن تفسير هذا

الانخفاض بقياس معدل التغير في عقود الزواج بالمقارنة مع معدلات النمو السكاني لنفس الفترة، حيث اتضح أن التغير النسبي في إجمالي عقود الزواج قد انخفض بحوالي 9.5% بين عامي 2011م و2016م يقابله ارتفاع في إجمالي السكان بنسبة تغير 33.9% خلال نفس الفترة.

شكل 28: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في سلطنة عمان، 2010-2016م

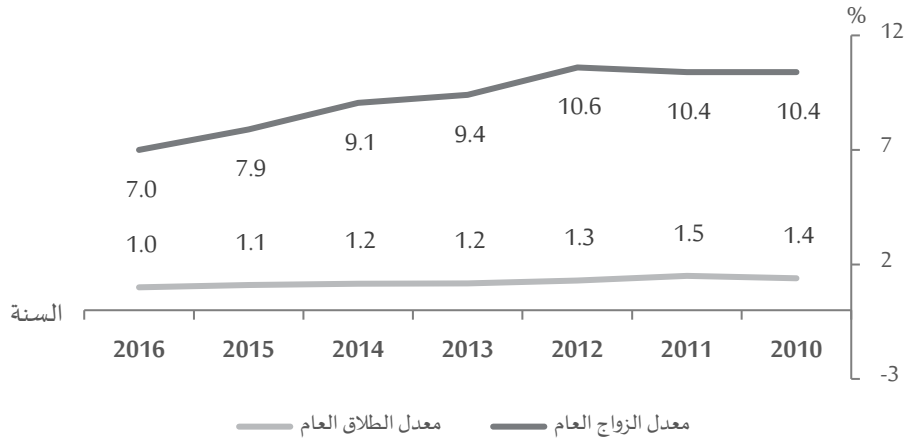

كما تشير البيانات المتوفرة أيضًا إلى انخفاض معدل الزواج العام للعمانيين ليصل المعدل في عام 2015م إلى حوالي 16.7 عقد زواج لكل ألف من العمانيين في سن (15 سنة فأكثر) بعد ما كان المعدل عند مستوى 21.2 في عام 2012م

وعلى الرغم من ارتفاع عدد حالات الطلاق في سلطنة عمان خلال الفترة 2010-2016م، إلا أن معدل الطلاق العام سار نحو الانخفاض الطفيف ليصل إلى حالة طلاق واحدة لكل ألف من السكان عند سن (15 سنة فأكثر) في عام 2016م مقارنة بنحو 1.5 حالة طلاق في عام 2010م.

القسم السادس:

إحصاءات الزواج والطلاق في دولة قطر

6.1 عقود الزواج

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في دولة قطر 3,830 عقدًا في عام 2016م بزيادة نسبية مقدارها 28.6% مقارنة بعام 2010م. حيث مثلت عقود زواج المواطنين ما نسبته 55.3% من إجمالي عقود الزواج لعام 2016م. إلا أن نسبة تمثيل المواطنين من إجمالي عقود الزواج لم تكن ثابتة خلال الفترة 2010-2016م، حيث يلاحظ أن النسبة انخفضت من 58.9% في عام 2010م إلى ما يقارب 55.3%من إجمالي عقود الزواج في عام 2016م. ويرتبط ذلك بالتغير المستمر في التركيبة السكانية والزيادة المستمرة ضمن فئة السكان غير المواطنين، **شكل 29** يوضح قيم هذا المؤشر للسلسلة الزمنية 2010–2016م.

شكل 29: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م

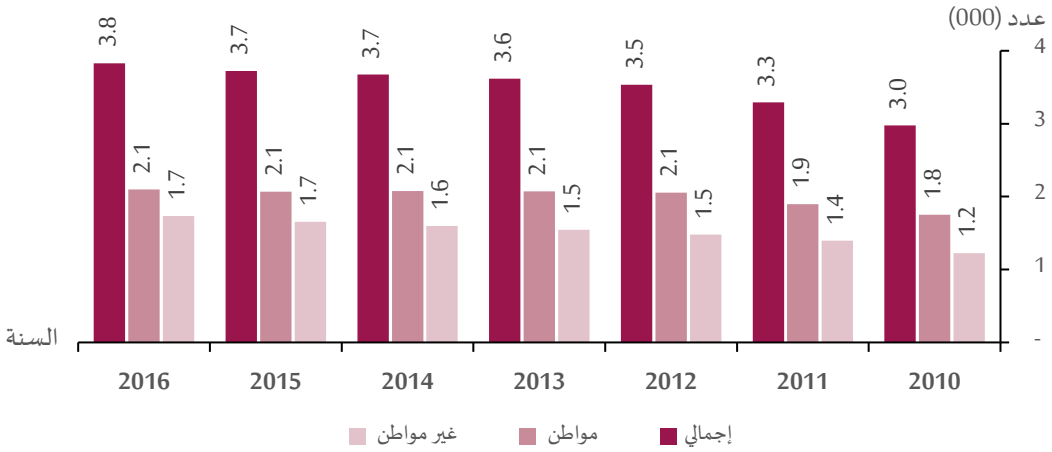

هناك زيادة مستمرة في نسبة تمثيل عقود الزواج لغير المواطنين خلال الفترة 2010-2016م من إجمالي عقود الزواج المسجلة وهذا يتضح جليًا من خلال معدل التغير السنوي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج. فعلى الرغم من انخفاض معدل التغير لعقود زواج المواطنين وغير المواطنين، إلا أن وتيرة الانخفاض كانت أقل عند غير المواطنين. في حين كان الانخفاض بشكل أكثر وضوحاً لدى المواطنين حيث بلغ معدل التغير بين عامي 2014م و2015م حوالي -0.3% مقارنة بمعدل التغير المسجل بين عامي 2010م و2011م بما يقارب 8.3%. **(شكل 30)**

شكل 30: معدل التغير في عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة قطر، 2010-2016م

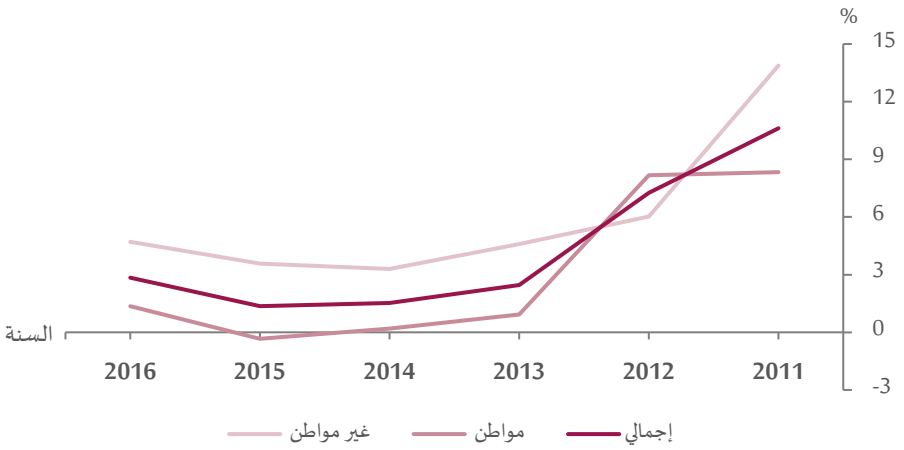

وعند النظر إلى التوزيع النسـبي لأعداد حالات الزواج المسـجلة في دولة قطر حسـب عمر الزوج والزوجة في عام 2016م، تظهر النتائج أن الفئة العمرية (20-24 سنة) والفئة (25-29 سنة) حققت أعلى نسبة من عقود الزواج المسجلة للقطريين. حيث بلغت نسـبة الأزواج القطريين من الذكور حوالي 66.1% في تلك الفئة. في حين بلغت النسـبة للزوجات القطريات لنفس الفئات العمرية ما يقارب 66.3% كما يظهر من **شكل 31.**

إضـافة إلى ذلك فقد بلغت نسـبة الزيجات التي وقعت وكان عمر الزوج فيها ضـمن الفئة العمرية (25-29 سـنة) حوالي 35.4% مقارنة بنسبة 30.7% للفئة العمرية (20- 24 سنة) وفق بيانات عام 2016م.

من جانب آخر بلغت نسـبة عقود الزواج التي كان فيها عمر الزوج 40 سـنة فأكثر 9.6%. أما بالنسـبة للزوجات القطريات فإن 81.8% من الزيجات كان عمر الزوجة أقل من 30 سـنة، و18% لمن هن في الفئات العمرية (30 سـنة فأكثر). وهو ما يتضـح من خلال **شكل 31.**

شكل 31: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م

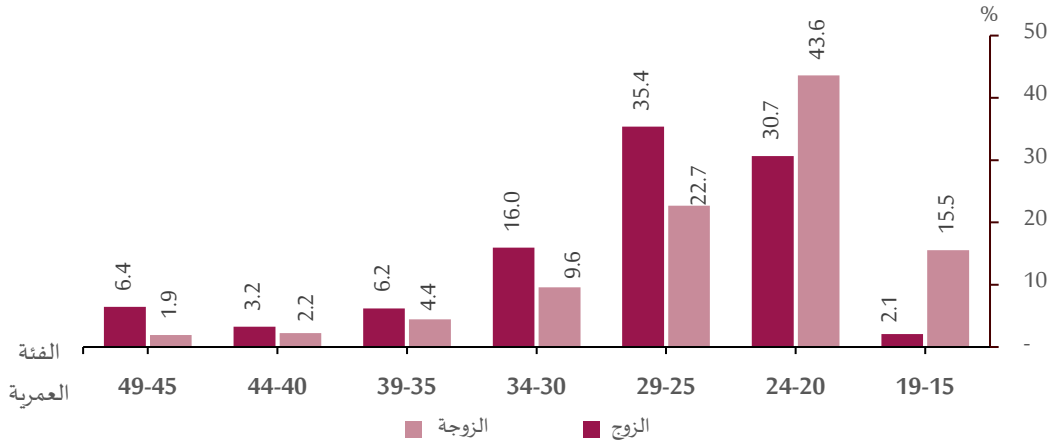

وعلى مسـتوى عقود الزواج حسـب المؤهلات العلمية، فقد أوضحت البيانات ارتفاع نسـبة عقود الزواج للسـكان الحاصـلين على مؤهل علمي ثانوي مقارنة بالمؤهلات العلمية الأخرى. حيث سجلت أعلى نسبة للأزواج القطريين الذكور في عام 2016م الحاصلين على مؤهل تعليمي ثانوي بواقع 45.0% كذلك هو الحال بالنسـبة للزوجات القطريات حيث بلغت النسـبة 62.2% كما يتضـح في شكل 32.

شكل 32: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة قطر، 2016م

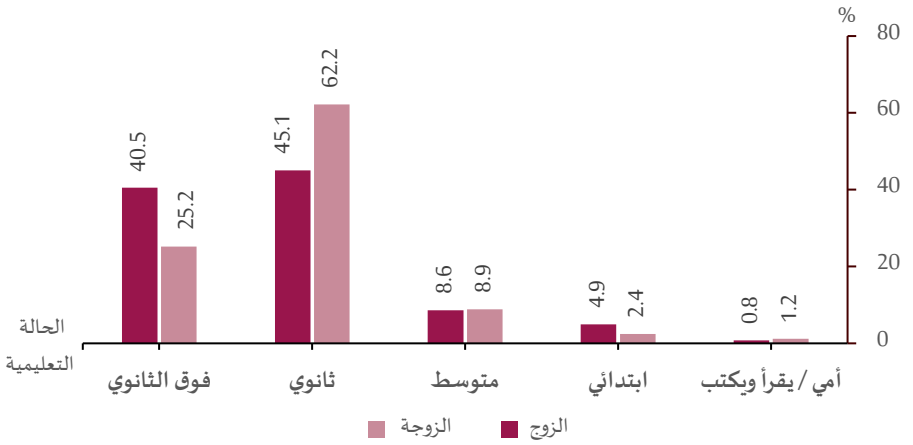

2.6 إشهادات الطلاق

تشـير البيانات المتوفرة إلى أنه خلال الفترة 2010-2016م بلغ المتوسـط السـنوي لحالات الطلاق لإجمالي السـكان 1,257 حالة طلاق سـنويا وبلغت نسـبة حالات الطلاق لدى المواطنين 63.3% من إجمالي عدد الحالات المسـجلة لعام 2016م. ويتضـح من خلال التوزيع النسبي لإشـهادات الطلاق حسـب جنسـية المطلق، أن نسـبة القطريين من حالات الطلاق قد انخفضـت من 70.0% في عام 2010م إلى 63.3% في عام 2016م من إجمالي حالات الطلاق كما يظهر من **شكل 33**.

شكل 33: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة قطر، 2010-2016م

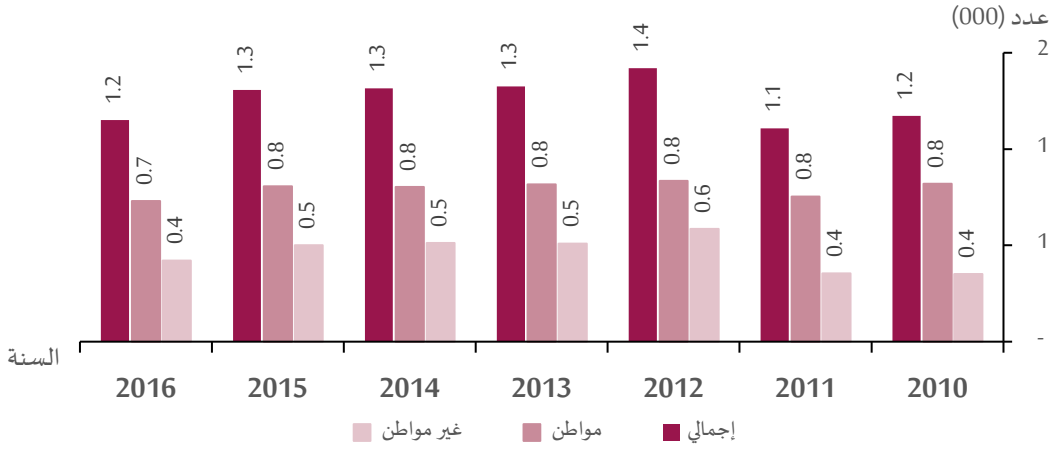

من جانب آخر يتضـح من خلال توزيع بيانات الطلاق حسـب الفئات العمرية للمطلق والمطلقة، أن إشـهادات الطلاق للمطلقين القطريين كانت الأعلى في الفئة العمرية (25-34 سنة) حيث بلغت 49.2% من إجمالي إشهادات الطلاق لفئة المواطنين القطريين.

أما أقل نسبة طلاق فكانت ضمن الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) حيث بلغت 0.8% ويمكن أن يفسر هذا بقلة أعداد المتزوجين ضمن هذه المرحلة من العمر.

أما بالنسبة للمطلقات القطريات فإن أكثر حالات الطلاق كانت ضمن الفئة العمرية (20-29 سنة). حيث بلغت النسبة حوالي 54.6% من إجمالي إشهادات الطلاق للقطريات. أما أقل نسبة فكانت في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر بنسبة بلغت 4.2% كما يتضح ذلك في **شكل 34.**

شكل 34: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في دولة قطر، 2016م

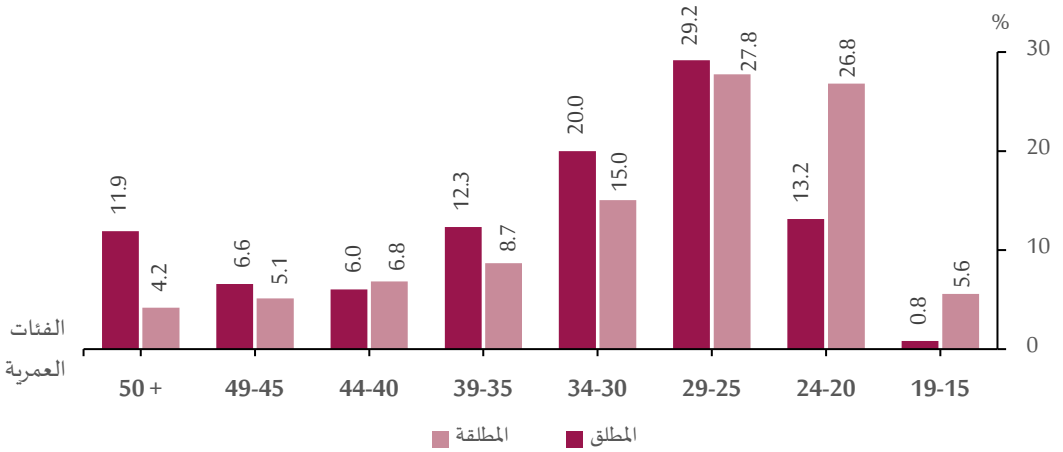

وعند النظر إلى حالات الطلاق للقطريين حسب مدة الحياة الزواجية بين عامي 2010م و2016م، فقد أظهرت بيانات عام 2016م، بأن أكثر من ثلث حالات الطلاق للمطلقين القطريين كانت للذين لم يتجاوز عقد قرانهم سنة واحدة، بما نسبته 39.9% من إجمالي حالات الطلاق، مقابل 32.9% في العام 2010م.

إضافة لذلك فقد أظهرت البيانات المتوفرة بأن حوالي 69.4% من حالات الطلاق للقطريين كانت بين الذين لم تتجاوز حياتهم الزواجية 4 سنوات كما يتضح من **شكل 35.**

شكل 35: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دولة قطر، 2010 و2016م

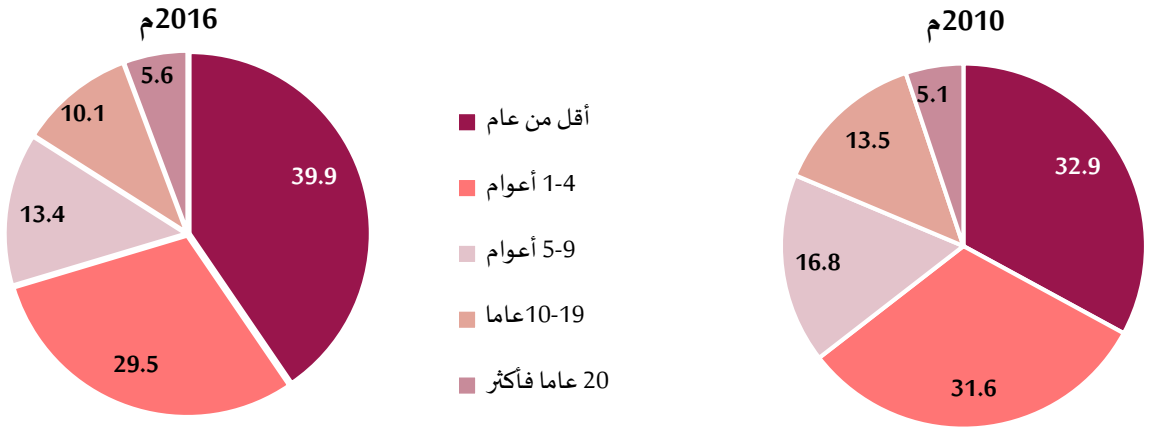

القسم السابع:

إحصاءات الزواج والطلاق في دولة الكويت

7.1 عقود الزواج

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج المسجلة سنة 2016م في دولة الكويت حوالي 14,693 حالة، وبلغت نسبة عقود زواج المواطنين من هذه العقود نحو 70.4%.

وقد أظهرت بيانات السلسلة الزمنية المتوفرة 2010–2016م، وجود ارتفاع كبير في أعداد عقود الزواج في عام 2011م وذلك يعود إلى تغيير في آلية تسجيل عقود الزواج لغير المواطنين مقارنة بباقي السنوات (وفق البيانات الواردة من المصدر الرسمي). إلا أن تسجيل عقود الزواج عاود إلى الانتظام في السنوات اللاحقة، ففي سنة 2012م بلغ عدد العقود 14,320 عقدًا أي بزيادة طفيفة مقدارها 2.2% عن عام 2010م.

شكل 36: عدد عقود الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2010- 2016م

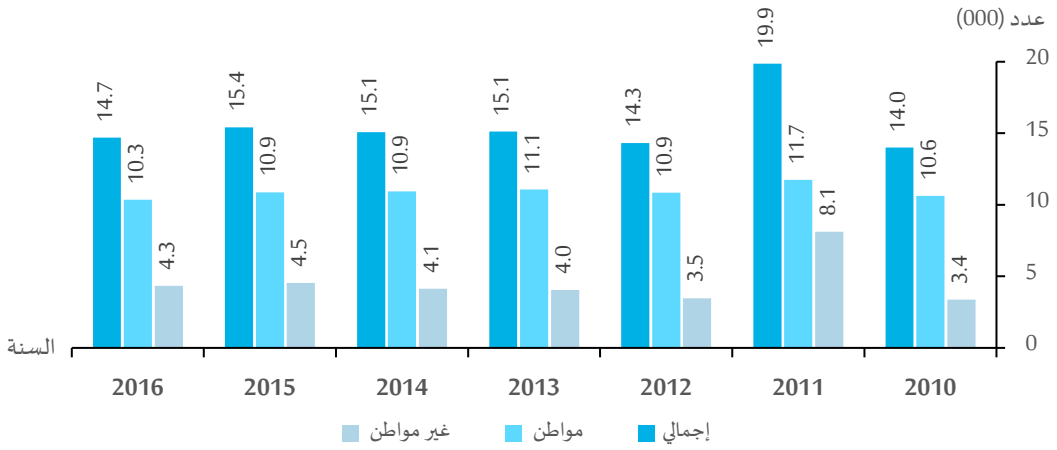

* ارتفاع عقود الزواج سنة 2011م لغير الكويتيين لسبب فتح التصادق أمام إحدى الجنسيات العربية

أظهرت البيانات المتوفرة وجود ارتفاع على مستوى نسب عقود الزواج عند غير المواطنين من إجمالي عقود الزواج المسجلة في دولة الكويت عام 2016م. حيث بلغت النسبة ما يقارب 29.6% مقارنة مع 24.1% في عام 2010م أي بزيادة قدرها 22.8%.

صاحب هذا الارتفاع انخفاض في نسبة أعداد عقود الزواج المسجلة لدى المواطنين من إجمالي عقود الزواج في دولة الكويت حيث وصلت النسبة في عام 2016م إلى 70.4% تقريبا مقارنة بنسبة 75.9% في عام 2010م.

شكل 37: التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب جنسية الزوج في دولة الكويت، 2010-2016م

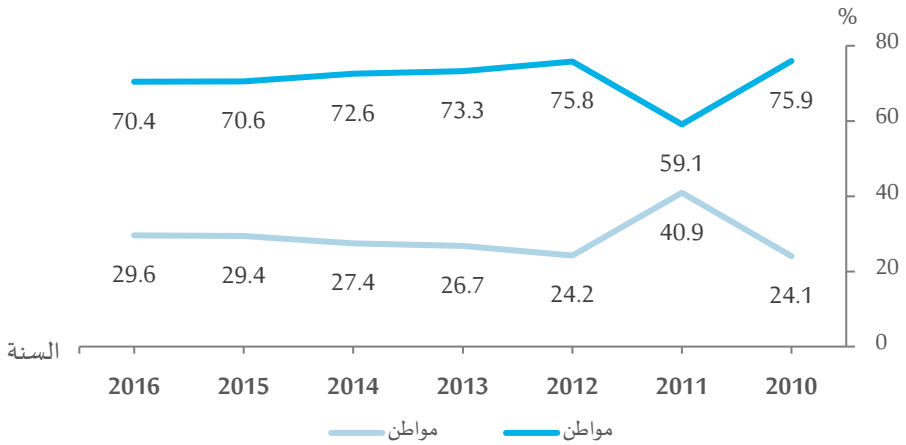

* ارتفاع عقود الزواج سنة 2011م لغير الكويتيين لسبب فتح التصادق أمام إحدى الجنسيات العربية.

كما يوضح التوزيع النسبي لعدد حالات الزواج حسب عمر الزوج والزوجة في دولة الكويت لعام 2016م، أن هناك شبه توافق في العمر بين الزوجين. وتظهر النتائج أيضا أن النسبة الأكبر من عقود الزواج عند الكويتيين تحدث عند الفئتين العمريتين (20-24 سنة) و (25-29 سنة) كما يوضحه **شكل 38**.

من جانب آخر فقد أظهرت البيانات بأن نسبة عقود الزواج المسجلة في الفئة العمرية (20-24 سنة) والفئة العمرية (25-29سنة) بالنسبة للكويتيات قد وصلت إلى 66.7% من إجمالي عدد عقود الزواج. في حين بلغت النسبة للأزواج من الذكور لنفس فئتي العمر من الكويتيين نحو 65.7% لعام 2016م.

شكل 38: عدد عقود زواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م

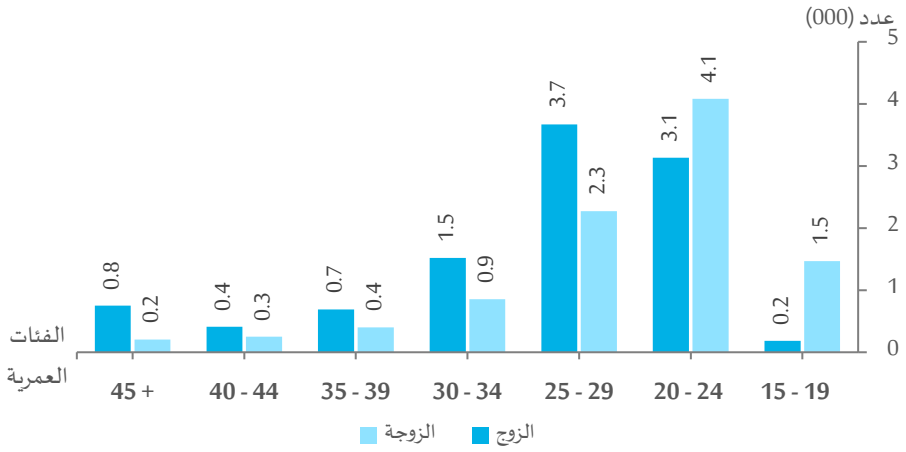

وعلى مستوى عدد عقود الزواج حسب المؤهل العلمي، فقد أوضحت البيانات بأن أكثر من نصف عقود الزواج تمت لمن يحملون المؤهل التعليمي الثانوي فما فوق بالنسبة للزوجين وفق ما يوضحه **شكل 39**.

شكل 39: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دولة الكويت، 2016م

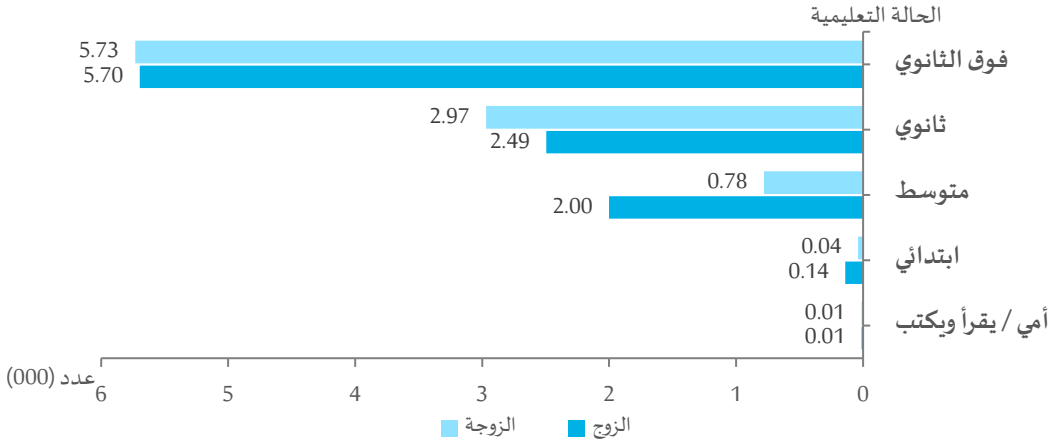

7.2 إشهادات الطلاق

تشير البيانات المتوفرة بأن إجمالي عدد إشهادات الطلاق المسجلة في دولة الكويت قد شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة الزمنية 2010-2016م، حيث وصلت أعداد إشهادات الطلاق لإجمالي السكان لعام 2016م إلى 7,223 حالة مقارنة بنحو 5,965 حالة عام 2010م أي بزيادة نسبية مقدارها 21.1% خلال تلك الفترة.

وبالنظر إلى إجمالي عدد إشهادات الطلاق، هناك ما يقارب من 20 حالة طلاق تشهدها دولة الكويت كل يوم وأن أكثر من 14 حالة تحدث عند فئة المواطنين الكويتيين.

شكل 40: عدد إشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2010-2016م

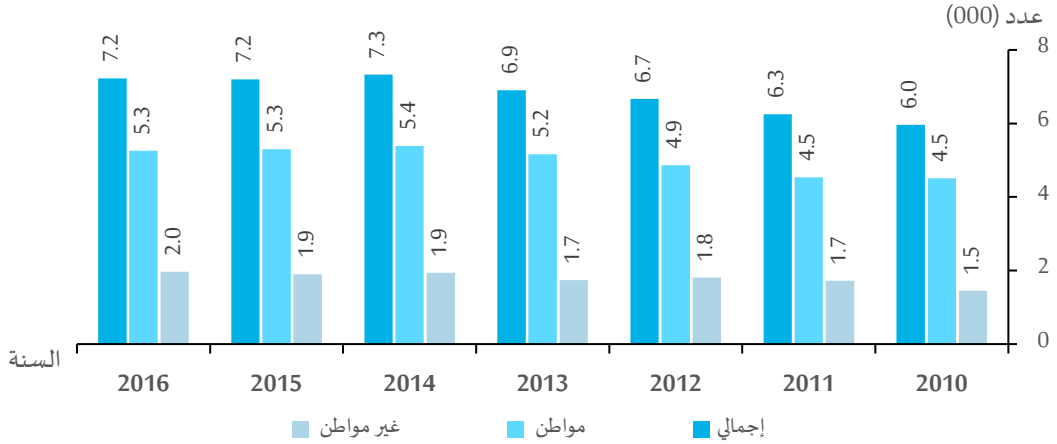

وعلى مستوى توزيع عدد إشهادات الطلاق المسجلة حسب الجنسية، فقد أظهرت البيانات بأن عددها للمواطنين الكويتيين قد بلغ 5,259 حالة بما نسبته 72.8% من إجمالي إشهادات الطلاق لعام 2016م، مسجلة انخفاضاً عن مستواها في عام 2010م والذي كان 75.6%.

في المقابل تشـير البيانات إلى وجود ارتفاع في عدد إشـهادات الطلاق عند غير المواطنين حيث بلغت النسـبة حوالي 27.2% في عام 2016م بزيادة تصل إلى 11.6% عما كانت عليه عام 2010م.

شكل 41: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية المطلق في دولة الكويت، 2010-2016م

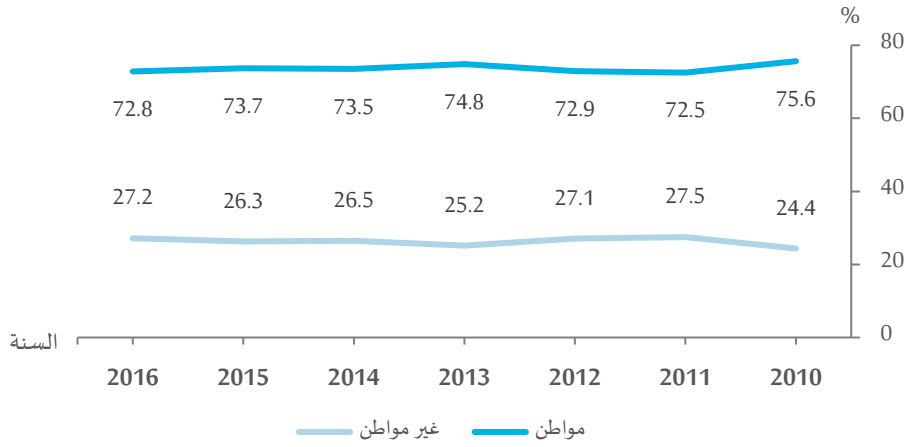

وعلى مسـتوى توزيع حالات الطلاق حسـب مدة الحياة الزواجية لعام 2010م و2016م فقد أظهرت النتائج أن ما يقارب من النصـف من حالات الطلاق للكويتيين كانت للذين لم يمض على عقد قرانهم خمس سـنوات، إذ بلغ عدد المطلقين الذين تتراوح الفترة الزمنية لعقد قرانهم ما بين السـنة الواحدة والأربع سـنوات لعام 2010م حوالي 2,120 مطلقًا أي ما نسـبته 47.0% من إجمالي حالات الطلاق للكويتيين. في حين انخفضت النسبة لعام 2016م ووصلت إلى 38.2% من إجمالي حالات الطلاق.

وكان هذا الانخفاض في صالح ارتفاع نسبة حالات الطلاق للذين لم يمض على عقد قرانهم السنة الواحدة من 13.8% من إجمالي حالات الطلاق في عام 2010م إلى ما يقارب 21.5% في عام 2016م.

شكل 42: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دولة الكويت، 2010 و2016م